

”من لا يتذكر الماضي محكوم بتكراره“

وعد ”لن يتكرر مجدداً“، المولود من رماد الهولوكوست، كان حجر الزاوية في قانون حقوق الإنسان الدولي والضمير الأخلاقي العالمي. لكن، كما حذر جورج سانتايانا في الاقتباس الذي يعنون هذه المقالة، فإن الأوجه الشبيهة بين فظائع الماضي وأزمات الحاضر تكشف استمرارية مقلقة في كل من الأيديولوجيات التي تغذي الإبادة الجماعية والإخفاقات النظامية التي تمكنها. تستكشف هذه المقالة هذه الأوجه من خلال ثلاثة فصول: أولاً، دور التفوق ونزع الإنسانية في الهولوكوست وفشل المؤسسات الدولية مثل عصبة الأمم والمحكمة الدائمة للعدالة الدولية في منعه أو إيقافه؛ ثانياً، التشابهات المذهلة في مواقف إسرائيل تجاه العرب، خاصة الفلسطينيين، وأفعالها في غزة؛ ثالثاً، الأدلة المقنعة على **النية الإجرامية والفعل الإجرامي** التي تثبت الإبادة الجماعية في غزة، مؤكدة الالتزام الأخلاقي والقانوني للدول والمسؤولين بالتصريف بموجب وعد ”لن يتكرر مجدداً“، واتفاقية الإبادة الجماعية، ومبدأ المسؤولية عن الحماية.

التفوق، نزع الإنسانية، وفشل المؤسسات الدولية

الهولوكوست، إحدى أكثر الإبادات الجماعية نظامية في التاريخ، كانت مدعومة بأيديولوجية التفوق العرقي ونزع الإنسانية التي ببرت إبادة ستة ملايين يهودي ومليين آخرين. اعتمدت الأيديولوجية النازية، المتتجذرة في مفهوم تفوق الآريين، على تصوير اليهود كتهديد دون إنساني للأمة الألمانية. صورت الدعاية اليهود كـ”حشرات“، ”طفيليات“، و”عدو عرقي“، مما جردهم من إنسانيتهم وسهل تدميرهم المنهجي. لم يكن نزع الإنسانية فعلاً عفويًا بل استراتيجية متعمدة، كما يتضح من خطب هتلر ودعایة غوباز، التي صيغت لتصوير اليهود كتهديد وجودي يتطلب القضاء عليه لضمان بقاء ألمانيا.

ركز النظام النازي اليهود في غيتوات مثل وارسو، حيث قتل الجوع والمرض عشرات الآلاف، قبل ترحيلهم إلى معسكرات الإبادة مثل أوشفيتز للقتل الصناعي عبر غرف الغاز. كانت النية لتدمیر اليهود كمجموعة صريحة في ”الحل النهائي“، محققة **النية الإجرامية** للإبادة الجماعية، بينما الأفعال—القتل، التسبب في أذى جسيم، فرض ظروف مميتة، منع الولادات عبر التعقيم، وقتل 1.5 مليون طفل—أوفت بالفعل الإجرامي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة للإبادة الجماعية (1948).

فشلت المؤسسات الدولية، وبالاخص عصبة الأمم والمحكمة الدائمة للعدالة الدولية، في منع أو إيقاف هذه الإبادة بسبب الضعف الهيكلي والحقائق الجيوسياسية. عصبة الأمم، التي أُسست عام 1920 للحفاظ على السلام، افتقرت إلى آليات التنفيذ واعتمدت على قرارات إجماعية، مما سمح لقوى كبرى مثل فرنسا والمملكة المتحدة بإعطاء الأولوية لاسترداد ألمانيا النازية على التدخل. فشل مؤتمر إيفيان (1938)، بدعم من العصبة، في معالجة أزمة اللاجئين اليهود، حيث رفضت معظم الدول قبول اللاجئين، مما مكن الفظائع النازية. لم تكن للمحكمة الدائمة، الذراع القضائي للعصبة، صلاحية أو سلطة لمعالجة الفظائع الداخلية مثل الهولوكوست، مما يعكس أولوية السيادة على حقوق الإنسان في تلك الحقبة. بحلول الوقت الذي عُرف فيه النطاق الكامل للهولوكوست، كانت العصبة قد أصبحت غير فعالة، وكان العالم في حالة حرب، مما يبرز الفشل الكارثي للآليات الدولية في حماية السكان الضعفاء.

أوجه التشابه في مواقف إسرائيل تجاه العرب وأفعالها في غزة

تكشف مواقف إسرائيل تجاه العرب، خاصة الفلسطينيين، وأفعالها في غزة عن أوجه تشابه مخيفة مع الهولوكوست، متجردة في أيديولوجيات التفوق، نزع الإنسانية، والعنف المنهجي. تظهر تصريحات تاريخية من قادة إسرائيليين نية طويلة الأمد لاستبعاد أو تدمير الفلسطينيين. دعا يوسف فايتيس (1940) إلى "أرض إسرائيل... بدون عرب"، مؤيداً "نقل" جميع الفلسطينيين، دون ترك "قرية واحدة، قبيلة واحدة". ادعى مناحيم بيغن (1982) أن اليهود هم "العرق السيد"، واصفاً الأعراق الأخرى بـ"الوحش والحيوانات، الماشية في أحسن الأحوال"، مردداً تفوق الآريين النازي. تصور رافائيل إيتان (1983) الفلسطينيين كـ"صراصير مخدرة في زجاجة" بعد استيطان الأرض، منزعاً إنسانيتهم بطريقة مشابهة للدعائية النازية. مؤخراً، شهد مسيرة العلم في القدس (2023) آلافاً يهتفون "الموت للعرب" وـ"ليحترق قريتك"، بينما خطط مؤتمر مستوطنين في 2024 لـ"الاستيطان في غزة"، متخيلين مستقبلاً "بدون حماس" —و ضمنياً بدون فلسطينيين. بالإضافة إلى ذلك، صرخ وزير التراث أميخاي إيلاهو في نوفمبر 2023 أن أحد خيارات إسرائيل في الحرب ضد حماس قد يكون "إسقاط قنبلة نووية على قطاع غزة"، وهو تعليق، رغم تناصله منه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، يعكس خطاباً متطرفاً للإبادة تمت الإشارة إليه في العديد من الدعوات للتدمير الكامل لغزة، سواء على وسائل التواصل الاجتماعي أو في أماكن أخرى.

ترجم هذه المواقف إلى أفعال في غزة تعكس تكتيكات النازية. غزة، بـ2.1 مليون شخص محصورين في 365 كيلومتراً مربعاً تحت حصار منذ 2007، تشبه غيتو نازي، تحولت الآن إلى ما يمكن وصفه بـ"معسكر إبادة كبير". منذ أكتوبر 2023، أدت حملة إسرائيل إلى مقتل أكثر من 40,000 فلسطيني، منهم 15,000 طفل، عبر القصف، وفقاً لهيئات الصحة في غزة (أواخر 2024). حصار كامل لمدة شهرين (حتى مايو 2025)، أكده إسرائيل كاتس ("لا مساعدات إنسانية ستدخل غزة") وبزاليل سموترি�تش ("ولا حبة قمح")، تسبب في مجاعة، مع 1.1 مليون شخص معرضون لخطر المجاعة وأطفال يموتون من سوء التغذية، وفقاً لتقارير الأمم المتحدة (2024). تدمير البنية التحتية —70% من المنازل، معظم المستشفيات —يخلق ظروفاً غير صالحة للحياة، بينما استخدام الفوسفور الأبيض ارتبط بتشوهات خلقية، وفقاً لهيومن رايتس ووتش (2023). في الضفة الغربية، التي وُصفت بـ"غيتو" بسبب نقاط التفتيش والمستوطنات، قُتل 83 طفلاً في 2023، ضعف إجمالي العام السابق، وسط عمليات عسكرية متزايدة، وفقاً لليونيسيف.

مقالة في تايمز أوف إسرائيل عام 2024 دعت إلى "لينسراوم" في الضفة الغربية لاستيعاب سكان إسرائيل المتزايدين (2.2 مليون بحلول 2040) يوازي مباشرة الطموحات الإقليمية النازية، التي برت الإبادة الجماعية لتطهير الأرض للمستوطنين الألمان. تصريحات المسؤولين الإسرائيليين، مثل "حيوانات بشرية" لغالانت (2023) ووثيقة برلمانية تطالب الجيش الإسرائيلي بـ"قتل كل من لا يرفع راية بيضاء" (2025)، تزيد من نزع الإنسانية واستهداف الفلسطينيين عشوائياً، مشابهة لسياسات النازية ضد اليهود. تعليق سموترىتش الإضافي في نوفمبر 2023 بأن إسرائيل ستسيطر على غزة بعد الحرب يشير إلى خطة طويلة الأمد للقضاء على الوجود الفلسطيني، متماشية مع رؤية المستوطنين والدعوات التاريخية لأرض بدون عرب. يعكس هذا العنف المنهجي، المدعوم بالحصار المسبق في غزة والضفة الغربية، استخدام الهولوكوست للغيتوهات والمعسكرات لعزل ودمير.

أدلة الإبادة الجماعية في غزة والالتزام العالمي بالتصريف

الأدلة في غزة تثبت كلاً من **النية الإجرامية والفعل الإجرامي** للإبادة الجماعية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة للإبادة الجماعية ونظام روما الأساسي، مما يلزم الدول والمسؤولين بالتصريف بموجب وعد "لن يتكرر مجدداً"، واتفاقية الإبادة الجماعية، ومبادئ المسؤولية عن الحماية.

النية الإجرامية: نية تدمير الفلسطينيين في غزة واضحة في نمط من الخطابات المزعنة للإنسانية والسياسات الصريحة. وضفت تصريحات تاريخية (فايتس، بيغن، إيتان) سابقة للإقصاء، بينما تؤكد التصريحات المعاصرة هذه النية في التنفيذ: "حيوانات بشرية" لفالانت، "ولا حبة قمح" لسموتريتش، "لا مساعدات إنسانية" لكتاس، و"الموت للعرب" في مسيرة العلم، كلها تصوغ الفلسطينيين كمجموعة يجب تدميرها. خطة مؤتمر المستوطنين لغزة "بدون حماس" —وضمنياً بدون فلسطينيين— تتماشى مع دعوات عديدة للإبادة الكاملة لغزة، سواء على وسائل التواصل الاجتماعي أو في أماكن أخرى، مثل اقتراح إلياهو في 2023 بـ"إسقاط قنبلة نووية على قطاع غزة". تأكيد سموترنيتش بأن إسرائيل ستسيطر على غزة بعد الحرب يشير إلى رؤية للقضاء على الوجود الفلسطيني بالكامل. عدم امتثال إسرائيل لتدابير محكمة العدل الدولية في 2024 التي أمرت بوصول المساعدات لمنع الإبادة الجماعية، يربط هذه الأفعال بالنية، حيث يظهر اختياراً متعمداً لتفاقم الظروف المميتة.

ال فعل الإجرامي: تلبي أفعال إسرائيل عدة أفعال إبادة جماعية: (1) القتل: 40,000 وفاة في غزة، 83 طفلاً في الضفة الغربية (2023); (2) الأذى الجسيم: القصف، الإصابات، الصدمات، والتعرض للمواد الكيميائية (الفوسفور الأبيض); (3) ظروف الحياة: الحصار، المجاعة، وتدمير البنية التحتية، مما يخلق ظروفاً غير صالحة للحياة؛ (4) منع الولادات: الإجهاض والضرر التناسلي من سوء التغذية والمواد الكيميائية؛ (5) نقل الأطفال: قتل 15,000 طفل في غزة، 83 في الضفة الغربية ("نقل إلى القبور"). تضييف اعتقدات مسيرة العلم وعنف الضفة الغربية إلى هذا النمط، مظهراً حملة منهجية عبر الأراضي.

تلبي هذه الأدلة العتبة القانونية للإبادة الجماعية، حيث وجدت محكمة العدل الدولية (2024) مخاطر معقولة وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية أوامر توقيف لنتنياهو وغالانت بتهم جرائم حرب، بما في ذلك التجويع كأسلوب حرب. تؤكد الأوجه الشبيهة بالهولوكوست—الأيديولوجية التفوقية، نزع الإنسانية، التركيز، والقتل المنهجي—خطورة الأزمة. تعليق إلياهو عن القنبلة النووية، حتى لو تم التنصل منه، يعكس خطاباً متطرفاً، إلى جانب رؤية سموترنيتش للسيطرة بعد الحرب، يوحي باستعداد للتفكير في التدمير الكلي، مما يزيد من دليل النية الإبادية. ومع ذلك، تفشل المؤسسات الدولية مرة أخرى: الأمم المتحدة مسلولة بفيتوات الولايات المتحدة، أحكام محكمة العدل الدولية غير قابلة للتنفيذ، وأوامر المحكمة الجنائية الدولية تفتقر إلى التنفيذ، مكررة إخفاقات العصبة خلال الهولوكوست.

بموجب وعد "لن يتكرر مجدداً"، المستمد من دروس الهولوكوست، واتفاقية الإبادة الجماعية (المادة الأولى تلزم الدول بمنع ومعاقبة الإبادة الجماعية)، ومبداً المسؤولية عن الحماية (يجب على الدول حماية السكان من الإبادة الجماعية، مع التدخل الدولي إذا فشلوا)، تقع على كل دولة ومسؤول واجب أخلاقي وقانوني للتصريف. يشمل ذلك فرض عقوبات، وقف المساعدات العسكرية لإسرائيل (مثل 17 مليار دولار من الولايات المتحدة منذ 2023)، تنفيذ أوامر المحكمة الجنائية الدولية، ودعم التدخل الإنساني لإنهاء الحصار والقصف. الفشل في التصرف يكرر أخطاء العصبة، خائناً وعد حماية الإنسانية من الإبادة الجماعية.

الخاتمة

تكشف الهولوكوست وغزة عن استمرارية مأساوية في أيديولوجيات التفوق ونزع الإنسانية التي تغذى الإبادة الجماعية، والأخفاقات النظمية للمؤسسات الدولية التي تمكنتها. الأمم المتحدة، محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، مسلولة بسياسات القوى العظمى ومعايير السيادة، تفشل في إيقاف أفعال إسرائيل في غزة، التي تدعمها تاريخ من الخطابات التفوقية والنية لتهجير الفلسطينيين. أدلة النية الإجرامية والفعل الإجرامي، التي عززتها تصريحات متطرفة مثل اقتراح إلياهو للإبادة النووية ورؤية سموترنيتش للسيطرة بعد الحرب، تثبت الإبادة الجماعية بما لا يدع مجالاً للشك. يطالب الالتزام

ال العالمي بموجب “لن يتكرر مجدداً”， واتفاقية الإيادة الجماعية، ومبداً المسؤولية عن الحماية باتخاذ إجراءات فورية لوقف الفظائع في غزة، خشية أن تكرر التاريخ فصوله الأكثر ظلاماً. يجب أن يكون وعد “لن يتكرر مجدداً” أكثر من مجرد كلمات— يجب أن يكون دعوة للعمل من أجل العدالة، الحماية، والإنسانية.